

## العروة الوثقى

( 390 ) تجفيفه ، وإلا وجب ودخل في القسم الأول ، فما يتيمم به له مراتب ثلاث :  
الأولى : الأرض مطلقاً غير المعادن. الثانية : الغبار. الثالثة : الطين ، ومع فقد  
الجميع يكون فاقد الطهورين والأقوى فيه سقوط الأداء ووجوب القضاء وإن كان الأحوط الأداء  
أيضاً ، وإذا وجد فاقد الطهورين ثلجاً أو جَمداً قال بعض العلماء بوجوب مسحه على أعضاء  
الوضوء أو الغسل وإن لم يجز ، ومع عدم إمكانه حكم بوجوب التيمم بهما ، ومراعاة هذا  
القول أحوط ، فالأقوى لفاقد الطهورين كفاية القضاء والأحوط ضم الأداء أيضاً ، وأحوط من  
ذلك مع وجود الثلج المسح به ( 1302 ) أيضاً ، هذا كله إذا لم يمكن إذابة الثلج أو مسحه  
على يجري ( 1303 ) ، وإلا تعين الوضوء أو الغسل ولا يجوز معه التيمم أيضاً. [ 1096 ]  
مسألة 1 : وإن كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض إلا أن الأحوط مع وجود  
التراب عدم التعدي عنه من غير فرق فيه بين أقسامه بن الأبيض والأسود والأصفر والأحمر ، كما  
لا فرق في الحجر والمدر أيضاً بين أقسامهما ، ومع فقد التراب الأحوط الرمل ثم المدر ( 1304 )  
ثم الحجر. [ 1097 ] مسألة 2 : لا يجوز ( 1305 ) في حال الاختيار التيمم على الجص  
المطبوخ والآجر والخزف والرماد وإن كان من الأرض ، لكن في حال الضرورة بمعنى  
\_\_\_\_\_ ( 1302 ) ( مع وجود الثلج المسح به ) : في غير مواضع المسح في  
الوضوء وأما فيها فلا بُدّ وإن يكون بنداوة اليد. ( 1303 ) ( على وجه يجري ) : المقصود  
كونه على وجه يصدق معه الغسل ، والظاهر عدم توقفه الا على استيلاء الماء دون الجري. ( 1304 )  
( الاحوط الرمل ثم المدر ) : هذا إذا كان المل دقيقاً بحيث يصدق عليه اسم التراب  
والا فالاحوط تقديم المدر عليه. ( 1305 ) ( لا يجوز ) : على الاحوط والظاهر الجواز فيها  
جميعاً الا في رماد غير الارض.